في افادة معنى المطاوعة فلا يجوز حملها على الفرض المفعولي
فان قيل اذا كانت هذه الابواب ملحقات بدحرج حقيقة
فلم اخرت وقال الملحق لم تدحرج ولم يقل بدحرج
اجيب بانه للرعاية على التشاكل اللفظي وفي
بعض النسخ الباب الخامس تفعلى يتفعلى تفعليا موزونه
تسلقى يتسلقى تسلقيا الخ اعلم ان حقيقة الالحاق
اى ماهيته وما به هو الحقيقه فعيله بمعنى فاعل
من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء
اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها
الاصلي والتا فيها للنقل من الوصفيه وصدر بكلمة اعلم
تنبيها على انه اهم وتعلمه الزم وانه دقيق وباعمال الذهن
فيه حقيق للاشكال والالتباس على الامثال و
والالحاق ان يزيد زيادة في بناء ليلحقه ببناء اخر اكثر
منه حرفا او بتضعيف احد حروفه تصرفه في جميع تصاريفه في هذه
الملحقات تدخرج لان ملحقات دخرج فيها ما به

ظاهر فلا حاجة الى البيان بخلاف ملحقات تدخرج لان الزوائد فيها متعددة لا يعلم من اول الامر انه ما به الالحاق
الالحاق فهو التا او الباء المكرر او كليهما فعين المراد
ونفى غيره بقوله انما يكون بزيادة التا من الواو والياء
والتا لمعنى المطاوعة كما كانت في تدخرج مثلا الالحاق
في تجلبب انما يكون بتكرار الباء لا بزيادة التا بقاك
كرر الشيء تكريرا وتكرارا بوزن تفعلا بفتح التا وهو
مصدر والتا انما دخلت لمعنى المطاوعة لا للالحاق
لان زيادتها مطردة في افادة معنى المطاوعة فان
تفعلل مطاوع فعلل كما كانت في تدخرج فلا يجوز
حملها على الفرض اللفظي مع ظهور امكان حملها
على الفرض المعنوي لان الالحاق لا يكون في اول الكلمة
فلما لم يكن استخرج ملحقا باحرنجم مع الموازنة بوجوه لعدم
بل الالحاق يكون في وسطها كما في جهور واخرها
كما في جلبب وسلفي على صرح في شرح المفصل المنسوب
الى الزمخشري والشرح لابن الحاجب والكلام في
الهمز والنون في نحو اقعنسس واسلنقى كالكلام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)